

جامعة القدس


عمادة الدراسات العليا
برنامج إدارة الأعمال
معهد الإدارة والاقتصاد

إجازة الرسالة

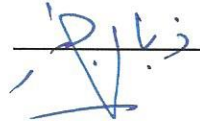
استثمار القطاع الخاص في التعليم العالي الفلسطيني:
الإمكانيات والآفاق

اسم الطالب: ساهر سمير محمود عمرو
الرقم الجامعي: 939628616

المشرف الرئيس: أ.د. محمود الجعفري
توقعت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2007/10/7 من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

 التوقيع

 التوقيع

 التوقيع

1- المشرف الرئيس: أ.د. محمود الجعفري

2- المشرف الداخلي: د. عفيف حمد

3- المشرف الخارجي: د. ذياب جرار

القدس - فلسطين

1428 هـ / 2007 م

الملخص

تهدف هذه الدراسة لاستكشاف مورد تمويل غير تقليدي لنظام التعليم العالي الفلسطيني، الذي يعاني منذ ثلاثة عقود من عجز كبير في ميزانيات الجامعات يتراوح ما بين 35-45%. وقد اقترن هذا العجز بزيادة مستمرة وكبيرة في الطلب على التعليم العالي، حيث من المتوقع أن يصل عدد الملتحقين في مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني إلى ما يقارب 300000 طالب بحلول عام 2020.

تعتمد الجامعات الفلسطينية على الرسوم والأقساط الجامعية كمصدر رئيس للإيرادات، وبالتالي فإن زيادة عدد الطلاب المقبولين أصبح الوسيلة المتوفرة لإدارة الجامعات لضمان استقرار إيراداتها إلا أن هذا المصدر لا يغطي سوى 56% من إجمالي النفقات، ونتيجة لذلك يصبح من المستحيل للجامعات الحفاظ على نوعية وجود نظام التعليم العالي.

أن الزيادة المستمرة في الطلب على التعليم العالي يتطلب البدء في البحث عن موارد تمويل إضافية يمكن أن تساعد على مواجهة هذه التحديات، وضمن هذا السياق يطرح القطاع الخاص الفلسطيني كأحد الموارد الممكنة، حيث أن استحداث أشكال من التعاون والشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص يمكن أن يكون خيارا قابلا للتطبيق يكون مصدر تمويل مستقر.

تتبع أهمية هذه الدراسة من خلال السعي للبحث في إمكانية تحفيز القطاع الخاص الفلسطيني للاستثمار في مجال التعليم العالي، الأمر الذي يتطلب دراسة وتحديد توجهات ورغبات وقدرات هذا القطاع تجاه ممارسة أشكال مختلفة من الاستثمارات في مجال التعليم العالي، وتحديد العوامل المؤثرة في ذلك.

ولتحقيق أهداف الدراسة فقد اعتمد على ما تم جمعة من بيانات أولية تم الحصول عليها من استبانة أعدت لهذا الغرض تم توزيعها على عينة عشوائية طبقية نسبية يبلغ عددها 364 مفردة؛ أخذت من مجتمع الدراسة الذي يبلغ عدده 29096 رجل أعمال، وقد اشتملت الاستبانة على قسمين الأول: ويشمل البيانات الشخصية للمبحوثين، والثاني: ويشمل استقصاء آراء المبحوثين لدوافع الاستثمار في التعليم العالي، أنماط الشراكة الممكنة مع مؤسسات التعليم العالي، مدى الرغبة في الاستثمار في هذا المجال، مدى القدرة على تنفيذ هذه استثمارات.

وكشفت النتائج أن القطاع الخاص مرشح فعلا للعب دورا مهما في مجال التعليم العالي؛ ويستدل على ذلك من خلال التتابع الكبير بين مشكلة الدراسة من جهة وبين كون هذه المشكلة من أهم

دوافع الاستثمار لدى القطاع الخاص من جهة أخرى، والتي تتمثل في الطلب المتزايد على التعليم العالي الفلسطيني.

وقدمت الدراسة مؤشرات واضحة لمدى استعداد القطاع الخاص وقدرته على الاستثمار في التعليم العالي الفلسطيني، حيث أظهر اهتماماً قليلاً للاستثمار في مجال البحوث المشتركة، تطوير المناهج، تعزيز فرص العمل والتدريب، وفي المقابل فإن هنالك اتجاهها من حيث الرغبة والقدرة للاستثمار في الأنشطة التجارية التي تضمن معدلات ربحية عالية.

ومن أهم النتائج الدراسة، تحديد العوامل المؤثرة على استثمارات القطاع الخاص في التعليم العالي وتتمثل في:- حجم وطبيعة الطلب على التعليم العالي، وجود الأنظمة والقوانين، بالإضافة إلى هوامش الربح والعائد.

وخلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات موجهة إلى:-

أولاً: مؤسسات التعليم العالي:- عليها أن تبني علاقات جديدة من الشراكة مع القطاع الخاص ويمكن أن تشمل: التعاون في تصميم المناهج الدراسية والبرامج التدريبية بما ينسجم واحتياجاته، بالإضافة إلى الاستفادة من الخبرات العملية والعلمية المتبادلة بين القطاعين. إشراك القطاع الخاص بإدارة المؤسسات الأكاديمية وإعطاء القطاع الخاص الفرصة للدخول في تشكيلات مجالس الأمناء والإدارات العليا لهذه المؤسسات. على مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية توفير المعلومات اللازمة والتي يمكن أن تشجع لقطاع الخاص لممارسة هذا النوع من الاستثمار، بحيث يجب أن تتركز هذه المعلومات على بيان حجم الطلب على هذه الخدمة، ونوعية هذا الطلب، الإمكانيات العلمية والبحثية لمؤسسات التعليم العالي، بيان وجود فرصة استثمارية حقيقية في هذا المجال. ويمكن إيصال هذه المعلومات للقطاع الخاص من خلال عقد ورشات عمل مشتركة ولقاءات دورية.

ثانياً القطاع الخاص الفلسطيني: عليه التحقق من وجود فرصة استثمارية في مجال التعليم العالي، والسعي لامتلاك المعلومات اللازمة لذلك، والاستفادة من الجامعات باعتبارها مصدراً للمعرفة في تطوير قدرته التنافسية.

ثالثاً السلطة الوطنية: خلق بيئة تسهل دخول القطاع الخاص للاستثمار في التعليم العالي، وان تصرف بوصفها راعياً للتعاون بين القطاعين، وتوفير تغطية قانونية لأشكال الشراكة والتعاون بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي الفلسطينية *

Abstract

The main objective of this study is to explore the non-traditional resources of financing the Palestinian higher education system. Over the past three decades, the Palestinian higher education has been suffering from huge deficit, in the universities budgets. It reached up to 30-40%. On the other hand, the deficit in the university budgets has been accompanied by a continuous increasing in the demand for higher education. Only tuition and fees have been considered the main source of revenues to the universities. They account only 56% of the total expenditures. Consequently, increasing the number of enrolled students has become the only measure for the university administration to guarantee stable revenues.

The continuous and persistent increases in the demand for higher education require beginning looking for additional and external funds that could be available to help higher education system.

The importance of this study stemmed for the possibility of involving the Palestinian private sector investing in higher education. This importance arises from examining the ability and the willingness of the private sector to invest in higher education. To accomplish this objective, suggested several forms of investments in higher education and to determine the factors behind determining this willingness, and the ability of the private sector to implement different types of investments in higher education.

Primary and secondary data have been collected to implement the objectives of this study. The primary data were collected by distributed 364 questionnaires. A stratified sample was selected for the study of a population of (29096 business man/women). The first part of the questionnaire included personal information about the participants, whereas, the second part inquired data on the private sector motives to invest in higher education. Patterns of possible partnerships with higher education institutions, the willingness and ability to invest were covered.

The empirical results revealed that the private sector has the potential to be integrated with the Palestinian Higher Education System. The study showed that there is an overlap between the problem of the study and the motives of the private sector to invest in Palestinian Higher Education. The willingness of the private sector to invest on higher education is expected to be highly associated with the size of demand for higher education and the returns generated mainly from commercial project.

The study provided clear indications of the willingness of the private sector and its ability to invest in Palestinian higher education. The private sector has showed less interest in areas of conducting joint research, developing curricula, promoting employment and training. In contrast, there is a trend to invest in the commercial activities that guarantee high rates of return.

Another result was identifying the factors that could influence the private sector to invest in the higher education. The factors include: the continues increasing in the demand of higher education, regulations and laws and the margins of profit.

The study was able to put forward a number of recommendations :

First: the institutions of higher education should build new ties of partnerships with the private sector. They could comprise: cooperation in designing the curricula and training programs. In addition, the private sector should be given the opportunity to be engaged in the membership of the Board of Trustees and participate in the meetings of the University Top Management. Also, the Palestinian higher education institutions should provide information that could encourage the private sector to invest in higher education. Such kind of information should concentrate on the demand size and scientific research .

Second: The private sector should study the possibilities of investing in higher education based on data and facts provided by the institutions of higher education.

Third: The Palestinian Authority should create environment that facilitates the entry of the private sector to invest in higher education .The PNA should act as the sponsor for the cooperation between private sector and higher education institutions. Its also should provide legal coverage for maintaining the forms of cooperation and partnerships between the private sector and the educational institutions.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
1	الفصل الأول:
1	1.1 المقدمة
3	2.1 واقع التعليم العالي الفلسطيني
3	1.2.1 الطلب على التعليم العالي الفلسطيني
7	2.2.1 مقومات نظام التعليم العالي الفلسطيني
7	1.2.2.1 مكونات نظام التعليم العالي الفلسطيني
10	2.2.2.1 الوضع المالي للجامعات الفلسطينية ومصادر التمويل الأساسية
11	1.2.2.2.1 الدعم الحكومي
12	2.2.2.2.1 الرسوم الجامعية
12	3.2.2.2.1 المساعدات والهبات الخارجية
14	الفصل الثاني:-
14	1.2 مشكلة الدراسة
15	2.2 أهمية الدراسة
16	3.2 أهداف الدراسة
17	4.2 البيانات المستخدمة في الدراسة
18	الفصل الثالث:-
18	1.3 تطور دور القطاع الخاص في التعليم العالي
18	2.3 أسباب دخول القطاع الخاص للقطاع الاجتماعي
19	3.3 أهداف القطاع الخاص من المشاركة في مجال التعليم العالي
19	4.3 دور القطاع الخاص في مجال التعليم
22	5.3 الرسم الهيكلي للإطار النظري

23	الفصل الرابع:-
23	1.4 الدراسات السابقة
23	2.4 الدراسات العربية
29	3.4 الدراسات الأجنبية
32	4.4 ملخص للدراسات السابقة
33	5.4 تقييم عام لأدبيات الدراسة
34	الفصل الخامس:-
34	1.5 إجراءات الدراسة
35	2.5 مجتمع الدراسة
35	3.5 أداة الدراسة
36	4.5 حدود الدراسة
36	5.5 صدق أداة الدراسة
37	6.5 عينة الدراسة
38	7.5 التحليل الإحصائي
38	1.7.5 خصائص عينة الدراسة
39	2.7.5 التحليل الوصفي والإحصائي
40	1.2.7.5 التحليل الوصفي
54	2.2.7.5 التحليل الإحصائي
64	1.2.2.7.5 محور الشراكة
84	2.2.2.7.5 محور الرغبة
100	3.2.2.7.5 محور القدرة
114	الفصل السادس
114	1.6 النتائج
118	2.6 التوصيات

122	قائمة المراجع
126	الملاحق

الفصل الأول

1.1 المقدمة

يستدعي عجز مصادر التمويل التقليدية في مواجهة متطلبات التعليم الجامعي إعادة النظر في إدارة الموارد البشرية والمالية لمؤسسات التعليم العالي، والبحث عن مصادر تمويل غير تقليدية لتحقيق الكفاءة والفاعلية للتعليم العالي. [اتحاد الجامعات العربية، 2000]. وتعد قضايا التعليم العالي من القضايا الرئيسية والمهمة التي تطرح بقوة وخاصة ما يتعلق منها بجانب الطلب على التعليم العالي ومصادر التمويل لهذا النظام وإمكانياته، فلا يكاد يخلو أي مؤتمر أو تقرير يتناول قضايا التنمية من محور رئيس لا يتطرق إلى التحديات التي تواجه التعليم العالي سواء على الصعيد العربي أو الدولي.

وفيما يتعلق بالوضع على الصعيد المحلي العربي فقد تعددت المؤتمرات والدراسات خلال العشرة أعوام الماضية والتي تناولت تحليل واقع نظام التعليم العالي ودراسة التحديات التي تواجهه هذا النظام ومن الأمثلة على ذلك مؤتمر إدارة وتمويل التعليم العالي والذي عقده اتحاد الجامعات العربية في قطر عام 1991م، ومؤتمر " اليونسكو " حول التعليم العالي في الدول العربية والذي عقد في بيروت عام 1998م، بالإضافة إلى سلسلة المؤتمرات التي عقدت برعاية اتحاد الجامعات العربية والتي كان أهمها مؤتمر بيروت عام 2000 كما عقدت العديد من ورشات العمل والندوات وبشكل محلي على مستوى كل دولة.

وقد خلصت هذه النشاطات في مجملها إلى توضيح العديد من التحديات التي تواجه نظام التعليم العالي والتي يمكن إبرازها على النحو التالي:-

- 1- الزيادة المستمرة والكبيرة في الطلب على التعليم العالي.
 - 2- الانخفاض المستمر في مساهمة الدولة في تغطية نفقات التعليم العالي.
 - 3- ضعف مصادر التمويل التقليدية في تغطية احتياجات هذا النظام.
- لذلك، فقد أدى ضعف مصادر التمويل التقليدية إلى إطلاق العديد من عمليات البحث والدراسة لإيجاد وتوفير الإمكانيات المالية المطلوبة وذلك من خلال البحث في مصادر تمويل غير تقليدية ومساندة للمصادر التقليدية [غانم، 2000].

وتبدو الأمور في الحالة الفلسطينية أكثر تعقيدا حيث يعاني التعليم العالي الفلسطيني من آثار مضاعفة لهذه التحديات يفوق ما هو عليه الوضع في سائر الدول العربية.

فمن ناحية زيادة الطلب على التعليم العالي تعتبر معدلات الالتحاق بالتعليم العالي في فلسطين أعلى بكثير من متوسط معدلات الالتحاق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتصل إلى 4 % من مجموع السكان [الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة، 2003].

إلا أنه على صعيد مصادر التمويل فإن نظام تمويل التعليم العالي الفلسطيني يختلف عن مثيله في الدول العربية نظرا لاعتماده في فلسطين بشكل أساسي على الرسوم والأقساط الجامعية والتي تغطي ما يقارب 56 % من الموازنة الجارية. [وزارة التربية والتعليم، 2006] في حين لا يتعدى نسبة المشاركة الرسمية في أفضل الأحيان وبشكل غير منتظم وغير مستقر ما بين 14-20 % من الموازنات التشغيلية للجامعات، في حين إن نظام التعليم الجامعي العربي عامة يعتمد وبشكل أساسي على ما تنفقه الدولة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لتغطية النفقات الخاصة بالجامعات [جربو، 2000].

إن الزيادة المستمرة في الطلب على التعليم العالي الفلسطيني من جهة و ضعف ونقص مصادر التمويل التقليدية من جهة أخرى أدى إلى تفاقم الأزمة المالية في معظم مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني، فقد بلغ العجز السنوي في الموازنات الجارية ما بين 25-36 مليون دولار أي ما يعادل 35%-45% من الموازنات الجارية للجامعات خلال العشرة أعوام الماضية [وزارة التربية والتعليم، 2006].

إن البحث عن مصادر تمويل جديدة ومساندة أصبح أمرا ضروريا لتعزيز قدرة الجامعات الفلسطينية على مواجهة التحديات الناتجة وبشكل أساسي عن محدودية مصادر التمويل وضعفها في سد احتياجات التعليم العالي الفلسطيني، ومن هنا يطرح القطاع الخاص بكافة قطاعاته (الصناعية، التجارية، الخدماتية) كأحد أهم مصادر التمويل غير التقليدية والمساندة المرشحة للعب دور استثماري أساسي يساعد على تحقيق الأهداف المشتركة لكلا الجانبين.

وقد تناولت العديد من الدراسات والمؤتمرات على الصعيد العربي هذا المصدر كمرشح قوي للعب هذا الدور؛ ومن هذه المؤتمرات مؤتمر الاستثمار في الخدمات العامة والذي تناول دور القطاع الخاص بمجالي الصحة والتعليم والمنعقد في بيروت عام 2004 م برعاية الحكومة اللبنانية ومؤتمر

(الشراكة والتعاون) لإبراز دور الحكومة في تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في التعليم العالي والمنعقد في وزارة التعليم العالي العمانية عام 2004م ومؤتمر جامعة الملك سعود عام 2005م تحت عنوان الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث والتطوير ومؤتمر المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة 2003 م المنعقد في المغرب حول تحفيز الشراكة بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي.

وقد لعب القطاع الخاص بشكل عام وقطاع الصناعة بشكل خاص دورا مهما في تمويل التعليم الجامعي في الدول الغربية وذلك من خلال تعزيز نقاط التقاء المصالح بين كلا الجانبين فكانت النتائج مجدية وكانت الشراكة ذات فاعلية وذات نتائج ايجابية للغاية. فقد بدأت العلاقة بين الجامعات والمصنع من خلال ما تقدمه الجامعة من أبحاث لتحسين المصنع وتدريب عماله والقيام ببرامج ابتكار لصالحه مقابل أن تقدم الصناعة التمويل الذي يسد العجز في موازنة الجامعة، وقد بلغ حجم الأموال المقدمة من الصناعات بدل هذه الخدمات في الولايات المتحدة الأمريكية ما يقارب ستين بليون دولار أي ما يعادل ميزانيات ثلاثة آلاف وخمسمائة جامعة وكلية [غانم، 2000].

2.1 واقع التعليم العالي الفلسطيني

1.2.1 الطلب على التعليم العالي في فلسطين:

يواجه نظام التعليم العالي الفلسطيني تحديا كبيرا يتمثل في الطلب المتزايد على التعليم العالي ويستدل على ذلك من خلال البيانات والإحصائيات الصادرة عن كل من وزارة التربية والتعليم الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء والتي تظهر أن عدد الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني خلال العام 2006/2005 قد وصل إلى 160000 طالب/ة بزيادة تقدر 198.4% عما كان عليه في عام 2001/2000 البالغ في آنذاك 80641 طالب/ة ويوضح الجدول رقم (1) التالي معدلات الزيادة في أعداد الطلبة خلال الأعوام العشرة السابقة:

جدول (1) معدلات الزيادة في أعداد الطلبة خلال الأعوام الستة السابقة

العام الجامعي	عدد الطلبة	معدل الزيادة السنوية
1995/1996	40916	22 %
1996/1997	50775	24 %
1997/1998	56726	12 %

17 %	66282	1998/1999
11 %	73565	1999/2000
9.6 %	80641	2000/2001
11.62 %	90014	2002/2001
15.7 %	104165	2003/2002
17 %	121928	2004/2003
13.3 %	138139	2005/2004
15.8 %	160000	2006/2005

وزارة التربية والتعليم العالي، 2006] مركز المعلومات الوطني (2006)

WWW.PINC.GOV.PS

إن الارتفاع المستمر في معدلات الزيادة السنوية لأعداد الطلبة في مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني والمرشح للزيادة خلال الأعوام القادمة يعود للأسباب التالية:

1. الارتفاع المستمر من عام إلى آخر في أعداد الطلبة الملتحقين والناجحين بالمرحلة الثانوية العامة بجميع فروعها .
2. الزيادة المستمرة في إقبال وتوجه خريجي الثانوية العامة إلى مؤسسات التعليم العالي المحلية.

وهذا ما تظهره البيانات والإحصائيات المتوفرة بجدول رقم (2) والتي تشير إلى أعداد الطلبة الناجحين في الثانوية العامة وأعداد الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي المحلية خلال الخمسة أعوام السابقة؛ وكذلك نسبة الالتحاق والتي تعكس نصيب المؤسسات المحلية السنوي من ناجحي الثانوية العامة، والتي تظهر، وبشكل واضح أنها، في زيادة مستمرة من عام إلى آخر.

جدول (2) أعداد الطلبة الناجحين في الثانوية العامة وأعداد الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي المحلية خلال الخمسة أعوام السابقة وكذلك نسبة الالتحاق

العالم الدراسي	الفرع الأدبي	الفرع العلمي	الفروع المهنية	المجموع	أعداد الملتحقين	نسبة الالتحاق
2000/2001	18574	9690	1038	29302	19608	66.7 %*
2001/2002	24482	9879	1573	35934	23033	64.1 %

* نسبة الالتحاق السنوية للطلبة بالجامعات الفلسطينية من خريجي الثانوية العامة

2002/2003	25770	11291	1420	38481	29915	77.7 %
2003/2004	27274	12076	1619	40969	33457	82 %
2004/2005	29749	12644	1960	44353	38211	86.1 %

[وزارة التربية والتعليم العالي، 2006]

إن أهم ما يمكن ملاحظته أيضا من هذه البيانات جدول (2):

1. ارتفاع نسبة التحاق خريجي الثانوية العامة بمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية من عام إلى آخر إذ وصلت هذه النسبة في العام 2005/2004 ما يقارب 86.1 % من خريجي الثانوية العامة .
2. الفوارق الكبيرة في توزيع الطلبة على الفروع المختلفة حيث نلاحظ إن عدد الطلبة في الفرع الأدبي يمثل أكثر من ضعف العدد في الفرع العلمي وهذا الفرق متكرر بشكل ثابت خلال الأعوام السابقة، ويمثل أيضا أضعاف العدد في الفروع المهنية.
3. إن الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني تبعا لذلك يتركز في الكليات الأدبية والعلوم الإنسانية ويشكل عدد الطلبة الملتحقين بكليات العلوم الإنسانية والاجتماعية أكثر من 70 % من عدد الطلبة الدارسين في الجامعات والمعاهد الفلسطينية وبالمقابل فإن عدد الملتحقين بكليات العلوم التطبيقية لا يتجاوز 30 % من عدد الطلبة الدارسين، وهذا ما يظهره جدول رقم (3) الأمر الذي يعطي مؤشرات حول حجم الطلب على كل تخصص من التخصصات المختلفة، بالإضافة إلى المساعدة في رسم خارطة جانب العرض في سوق العمل مستقبلا.

جدول (3) توزيع الطلبة على البرامج الأكاديمية المختلفة لسنة 2005

البرنامج	الجامعات	الكليات	المجموع	النسبة
علوم اجتماعية وتجارة وقانون	38074	5065	43139	31 %
تربية	41028	1869	42897	31 %
إنسانية وفنون	15900	1684	17584	13 %
زراعة وطب بيطري	792	-----	792	0.57 %
صحة وخدمات	5553	2764	8317	6 %

اجتماعية				
علوم	13315	2205	15520	11 %
هندسة وصناعة إنتاجية وبناء	8234	1149	9383	6.8 %
غير معروف	207	-----	207	0.15 %
المجموع	123103	15036	138139	100 %

[وزارة التربية والتعليم العالي، 2006]

ووفقا للمعطيات المتوفرة فإن الطلب على التعليم العالي في فلسطين آخذ بالزيادة، وإن هذه الزيادة في الطلب مرشحة للارتفاع خلال الأعوام القادمة بمعدلات متزايدة ليصل عدد الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية إلى ما يقارب 300000 طالب/ة في عام 2020 . [الجعفري، 2004]

ويستدل على ذلك من خلال الإحصائيات المتوفرة حول أعداد الطلبة الملتحقين بمقاعد الدراسة للمرحلة الثانوية حيث بلغ عدد الطلبة في العام الدراسي 2000/1999 ما يقارب 76363 طالب/ة في حين وصل العام الدراسي 2005/2004 إلى ما يقارب 112675 طالب/ة أضف إلى ذلك معدلات النمو السكاني المرتفعة خلال السنوات الماضية والتي زادت عن 3.5 % في عام 2005. [الكتاب الإحصائي السنوي رقم 6]

إن زيادة الطلب على التعليم العالي بهذه المعدلات العالية إذ يبلغ معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم العالي الفلسطيني للفئة العمرية 18-24 ما يزيد عن 15% كما ذكرنا سابقاً؛ وهذا يعني أن ما نسبته 4% من جميع الفلسطينيين يلتحق بالتعليم العالي وتعتبر هذه النسبة أعلى بكثير من المتوسط بالنسبة لأقاليم الشرق الأوسط وبالنسبة للبلدان النامية على المستوى الدولي [وزارة التعليم العالي، 2003]

تطرح هذه المؤشرات العديد من التساؤلات حول إمكانيات وقدرة نظام التعليم العالي الفلسطيني على تلبية هذا الطلب المتزايد مع المحافظة على أفضل مستويات الجودة في ظل محدودية المصادر المخصصة للتعليم العالي وهذا ما سنتناوله فيما بعد.

2.2.1 مقومات نظام التعليم العالي الفلسطيني:

1.2.2.1 مكونات نظام التعليم العالي الفلسطيني:

أما فيما يتعلق بجانب العرض، يتكون نظام التعليم العالي الفلسطيني من 43 مؤسسة تعليمية تتوزع حسب التصنيف التالي تبعا لوزارة التربية والتعليم.:

- 1- إحدى عشرة جامعة منها تسع جامعات عامة وواحدة خاصة وأخرى حكومية.
- 2- ثلاث عشرة كلية ثمان منها حكومية وثلاث منها خاصة واثنان تتبع لوكالة الغوث.
- 3- الكليات المتوسطة ويبلغ عددها تسع عشرة كلية، منها واحدة حكومية وأخرى تابعة لوكالة الغوث وثمان منها خاصة والباقي كليات عامة.

وتقوم هذه المؤسسات بمنح الشهادة الجامعية من الدبلوم والبيكالوريوس والماجستير وحتى الدكتوراة. وتقدم هذه المؤسسات خدماتها لما يقارب 160000 طالب/ة موزعين على البرامج الأكاديمية في هذه المؤسسات كما هو موضح في الجدول (3) السابق.

يقوم على تقديم الخدمات الجامعية في مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني كادر من العاملين في المستويات الوظيفية المختلفة سواء أكاديميين أو إداريين أو موظفي خدمات بكافة المستويات، ويبلغ عدد هذا الكادر 9829 موظفا موزعين حسب الشهادة العلمية كما في الجدول رقم (4) التالي:

جدول (4): العاملون في المستويات الوظيفية المختلفة لسنة 2005

المؤسسة	دكتوراة	ماجستير	دبلوم عالي	بكالوريوس	دبلوم متوسط	توجيهي	دون التوجيهي	بلا	المجموع
الجامعات* التقليدية	1403	1222	23	1506	559	274	732	165	5884
الجامعة المفتوحة	440	1070	4	243	130	101	78	45	2111
الحكومية	62	221	17	342	179	55	108	44	1028
الكليات المتوسطة	66	202	34	353	96	14	41	-	806
المجموع	1971	2715	78	2444	964	444	959	254	9829
	20%	27.6%	0.79%	24.8%	9.8%	4.5%	9.7%	2.6%	